شهد العالم في الآونة الأخيرة موجة من تحرير المبادلات التجارية وظهور التكتلات الاقتصادية المهيمنة على الاقتصاد العالمي، لذلك سعت الجزائر، وكغيرها من الدول، لتدارك هذه المستجدات عن طريق التحرير التدريجي للتجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ وذلك من خلال التوقيع على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتي تركز على إنشاء منطقة تبادل حر جزائرية أوروبية في غضون2017، انضمام الجزائر مؤخرا إلى منطقة التبادل الحر العربية بالإضافة إلى الخطوات الهامة التي قطعتها الجزائر في مجال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

 كل هذه المستجدات ستنعكس على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال زيادة حدة المنافسة التي ستتعرض لها سواء أكان ذلك محليا أو دوليا و خضوعها لقواعد اقتصاد السوق وإلغاء الدعم الحكومي و القيود الجمركية التي كانت تحميها.

 ونظرا لكون المؤسسات الجزائرية لم تصل بعد إلى مستوى منافسة الشركات العالمية الكبرى، عملت الدولة على تطوير و تحسين هذه المؤسسات من اجل تطوير وترقية تنافسيتها وذلك من خلال تبني مجموعة من برامج التأهيل التي تهتم بتأهيل المؤسسات، تأهيل محيطها و تأهيل الهياكل المدعمة لها.

 انطلاقا مما سبق، تم تخصيص هذا الفصل للحديث عن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، إذ تم تقسمه إلى ثلاث مباحث والمتمثلة في:

* المبحث الأول: مدخل إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية؛
* المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية؛
* المبحث الثالث:إجراءات سير وتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المبحث الأول: مدخل إلى تأهيل المؤسسات الجزائرية.**

نظرا لأهمية التأهيل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لمواجهة التحديات التي تواجهها في ظل المستجدات العالمية من تحرير للمبادلات التجارية والاندماج الاقتصادي ونظرا لأهمية تحديد تعريف للتأهيل في ظل هذه المرحلة الانتقالية، خصصنا له هذا المبحث و الذي تم تقسيمه إلى المطالب الموالية:

* المطلب الأول: تعريف تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
* المطلب الثاني: دوافع تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؛
* المطلب الثالث: أهداف تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.

**المطلب الأول: تعريف التأهيل** **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

يوجد عدة تعاريف للتأهيل إذ يمكن تعريفه على أنه:

* مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى تحسين و ترقية فعالية أداء المؤسسة مقارنة بمنافسيها الرائدين في السوق([[1]](#footnote-2)).
* مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى المحلي والدولي([[2]](#footnote-3)).
* مسار متواصل للتدريب،التكوين، التثقيف و الإعلام بغرض اكتساب تصرفات جديدة، اتخاذ ردود أفعال و سلوكات تقاولية و اكتساب مناهج و طرق تسيير حديثة و فعالة([[3]](#footnote-4)).

ويترجم تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق([[4]](#footnote-5)):

* تبني طرق تسيير جيدة كمرحلة تمهيدية ضرورية لكل مرحلة تطوير.
* تقوية الموارد البشرية وذلك من خلال القيام بعمليات تكوين متواصلة.
* الفهم الجيد للسوق و لتموضع المؤسسة و إتباع إستراتيجية التطوير.
* إتباع سياسة حيوية للبحث والتطوير في المؤسسة.

 من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف التأهيل على أنه مجموعة أو مسار من العمليات (Actions)، ذات الطابع التقني، التكنولوجي أو تسييري، التي تقوم بها مؤسسة اقتصادية سواء كان نشاطها صناعي أو خدماتي لكي تصبح في نفس المستوى مع مثيلاتها في الدول المتقدمة أو قريب منه؛ أي جعلها تعمل وفقا للمعايير الدولية سواء فيما تعلق ب:

* طرق التسيير، جودة المنتوجات وتسيير النوعية، آليات وطرق الإنتاج المستعملة.
* أو التكنولوجيا.

 وعليه فلا يكون تأهيل المؤسسة إلا من خلال وضع برامج للتأهيل، هذه الأخيرة التي يمكن تعريفها على أنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط السياسة الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية .

**المطلب الثاني: دوافع التأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.**

 تقتضي عملية التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحسين قدرتها التنافسية لأن عالمية المبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي، في ظل هيمنة التكتلات الاقتصادية الكبرى على العالم، تفرض على الدول إيجاد طرق ناجعة في عملية تأهيل المؤسسات لا تقتصر على حل مشاكل المؤسسات فحسب بل تتعدى ذلك إلى المحيط الاقتصادي ككل. و لتمكين المؤسسات الجزائرية من مسايرة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم، تبنت الجزائر مجموعة من برامج تأهيل المؤسسات، محيطها و كذا الهياكل المدعمة لهذه المؤسسات خاصة بعد تحرير الاقتصاد الوطني وسعي الجزائر للاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك من خلال:

* توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛
* انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية؛
* الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.

**Iـ توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي: (L’accord d’association avec l’union européenne)**

 وقعت الجزائر رسميا على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي في سنة 2002، والذي دخل حيّز التنفيذ في سبتمبر2005، ركز هذا الاتفاق على إنشاء منطقة تبادل حر جزائرية ـ أوروبية في غضون2017 مع الأخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في مجال التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة.

 لتسهيل إقامة منطقة التبادل الحر تقرر الإلغاء التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات، إتباع سياسة مبنية على قواعد السوق و تكامل الاقتصاد الوطني و كذلك تحديث و تعديل البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع منح الأولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الإنتاج، إقامة إطار إداري ملائم لاقتصاد السوق و تشجيع نقل التكنولوجيا)[[5]](#footnote-6)(.

* **الآثار المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية الأوروبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية:**

يمكن تحديد أهم الانعكاسات المتوقعة لاتفاقية الشراكة الجزائرية\_ الأوروبية فيما يلي([[6]](#footnote-7)):

* **الآثار الايجابية:**
* زيادة رأس المال الأجنبي وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
* احتكاك المؤسسات الاقتصادية الجزائرية مع المؤسسات الكبرى الأوروبية ذات الخبرة والكفاءة في التسيير، مما يؤدي إلى اكتساب الخبرات والمهارات التسييرية .
* التأثير الايجابي لإصدار عملة الأورو على زيادة حصيلة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.
* ترقية الصادرات يؤدي إلى فائض في الميزان التجاري و منه في ميزان المدفوعات.
* الاستفادة من البرامج والمساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي لشركائه والتي من أهمها برامج ميدا الأول والثاني(MEDA I et MEDA II).
* إتاحة فرصة لدخول المنتوج الجزائري إلى الأسواق الأوروبية في حالة توفره على الشروط النوعية، المنافسة والجودة، مما يؤكد ضرورة الإسراع في عملية التأهيل.
* انخفاض أسعار الواردات الشيء الذي من شأنه تقليص تكاليف الاستهلاك للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية للسلع الوسيطة وسلع التجهيز، مما يجعلها تطرح أسعار منافسة وذلك بسبب التخفيض المرحلي في التعريفات الجمركية، إتاحة فرص الاستفادة من الشبكة التكنولوجية المتطورة ة والتجارة الالكترونية.
* انفتاح الاقتصاد الجزائري على الدول الأوروبية في ظل السوق المشتركة و بالتالي دخول المؤسسات الجزائرية في منافسة مع المؤسسات الأوروبية مما يدفعها إلى تطوير منتجاتها و البحث عن مزايا تنافسية تسمح لها بدخول الأسواق المحلية والأجنبية وتعظيم أرباحها.
* التقليل من البطالة في حالة النجاح في جلب المستثمرين.
* رفع المستوى المعيشي عن طريق توفير سلع ذات جودة عالية و بتكاليف أقل.
* **الآثار السلبية:**
* يؤدي التوقيع على اتفاقية التبادل الحر ما بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي إلى انخفاض في الموارد الجبائية للموازنة العامة للدولة.
* زوال المؤسسات الناشئة التي تتميز بعدم قدرتها على المنافسة بسبب ضخامة تكاليف إنتاجها مقارنة بالتكاليف التي تتحملها المؤسسات الأوروبية وكذلك نقص جودة منتجاتها وعدم تطابقها مع المعايير الدولية و هذا ما يؤدي لزيادة البطالة بسبب تسريح العمال.
* عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الجزائري و الأوروبي مما ينعكس سلبا على مسار الشراكة إذ يقلل من فرص توسيعها خارج قطاع المحروقات.
* كما أن إزالة القيود الجمركية في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية للجزائر، يؤدي إلى ظهور خطر إغراق السوق المحلية بالمنتجات الأوروبية مما يؤثر سلبا على المؤسسات الإنتاجية الجزائرية.
* سيؤدي تخفيض الحقوق الجمركية إلى تخفيض أسعار السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع الطلب على هذه المنتجات مما يؤدي إلى تحقيق عجز في الميزان التجاري.

**IIـ انضمام** **الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية(La Zone Arabe de Libre Echange, ZALE):**

 يرجع قرار إنشاء منطقة التبادل الحر العربية إلى مؤتمر القمة العربية الذي عقد في عمان سنة2001، إلا أن الإنشاء الفعلي للمنطقة كان في جانفي2007 بمشاركة 17 دولة عربية عضوة في الجامعة العربية من أصل22 دولة والتي تمثل 94% من مجموع التجارة العربية، إذ شرعت هذه الدول منذ انضماما إلى المنطقة في الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية تجاه بعضها البعض([[7]](#footnote-8)).

 فيما يخص الجزائر، فقد أعلنت انضمامها إلى منطقة التبادل الحر العربية خلال المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في الكويت في جانفي2009.

* **أهداف إنشاء منطقة التبادل الحر العربية) [[8]](#footnote-9)(** :
* تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم و القيود المختلفة التي تفرض عليها.
* الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية و تبادلها و ذلك بمختلف السبل، و على الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
* تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية و تسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
* منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
* الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
* مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية و على الأخص أوضاع الدول الأقل نموا منها.
* التوزيع العادل للمنافع و الأعباء المترتبة عن تطبيق الاتفاقية.
* **الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية([[9]](#footnote-10)):**

سيسمح انضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر العربية ب:

* الاندماج في السوق العربية و تعريف المنطقة على المنتوجات الجزائرية.
* دفع التبادل التجاري بين الدول العربية و تنمية النشاط الاقتصادي للشركات الجزائرية.
* تولي جميع الدول العربية الأعضاء في منطقة التبادل الحر اهتماما كبيرا لمسألة الانضمام بسبب الفوائد التي ستجنيها منه، خاصة، في مجال الإعفاء الضريبي و ما ينجم عنه من تسهيل تصدير المنتوجات المحلية.

 في المقابل، ستجد المؤسسات الجزائرية نفسها أمام منافسة شديدة من طرف الدول العربية خاصة بعد إلغاء الرسوم الجمركية؛ ولهذا طالبت الجزائر، في سنة2007، من الجامعة العربية أن تسمح لها بالاستفادة من فترة انتقال ولا تنظم إلى المنطقة عند الإعلان عن نشأتها مباشرة، من أجل تحسين و تطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية و تهيئتها لهذه المرحلة.

 من هنا تظهر ضرورة تبني الدولة لمجموعة من برامج تطوير و تأهيل المؤسسات و المحيط الذي تتواجد فيه.

**IIIـ الانضمام المرتقب للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة (L’adhésion de l’Algérie a l’organisation Mondiale de Commerce, L’OMC):**

 تلعب المنظمة العالمية للتجارة دورا أساسيا في حركة الاقتصاد العالمي، فهي تقوم بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي برسم و متابعة السياسات الاقتصادية للعديد من الدول بها من خلال الشروط التي تفرضها عليها أثناء طلبها الانضمام أو عند طلب المساعد من طرف صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي، وقد أدت هذه الشروط في العديد من البلدان إلى إصلاح اقتصادياتها وبنائها على أسس واقعية وحقيقية)[[10]](#footnote-11)(.

 أما فيما يخص الجزائر فقد شرعت في إجراءات الانضمام منذ 1995، إلا أنها ولحد الآن لم يتم الإعلان الرسمي عن انضمامها و ذلك لمواجهتها مجموعة من المعوقات و العراقيل التي تحول دون ذلك.

* **الآثار المرتقبة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

 سيتم التطرق إلى الآثار المرتقبة لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة باعتبار الجزائر واحدة من بين هذه الدول**)[[11]](#footnote-12)(**.

**Iـ الآثار الايجابية لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة:**

* زيادة إمكانية صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة.
* انتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية، و قد يكون لإلغاء الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر ايجابي على انتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها من الدول المتقدمة كما أن تجارة الخدمات ستتيح للدول النامية إمكانية الحصول على التقنية الحديثة في المجالات العديدة.
* رفع مستوى الحماية المقررة للملكية الفكرية بالإضافة إلى تحديد الوسائل التي تضمن الحصول على هذه الحقوق في المجالات التي تنتج فيها الدول النامية مثل الأعمال الأدبية والفكرية...

**IIـ الآثار السلبية لانضمام الدول النامية إلى المنظمة العالمية للتجارة)[[12]](#footnote-13)(:**

* حماية حقوق الملكية الفكرية لها أثر سلبي على اقتصاديات الدول النامية بالنسبة لتحويل التكنولوجيا إليها و الاستفادة من هذا المجال يكون لصالح الدول المتقدمة، كما أن حرية التجارة سوف يقابلها القضاء على الكثير من الصناعات الناشئة في الدول النامية و التي لا تقوى على مواجهة المنافسة القوية في الأسواق العالمية.
* اتفاقية حماية حقوق الملكية الفكرية سوف تساهم في حرمان الدول النامية من حقها في الحصول على التقنية المتطورة أو على الأقل سوف ترفع تكلفة الحصول عليها.
* الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية سيؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد المواد الغذائية في الدول النامية و من ثم سوف يتأثر الميزان التجاري لتلك الدول سلبا مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية.
* صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بتكلفة أقل و بجودة أفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية مما سيؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
* قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو زيادة عجز الموازنة العامة في الدول النامية.
* صعوبة منافسة الدول النامية للدول المتقدمة في تجارة الخدمات، هذه الأخيرة التي أصبحت تحتل مراكز مهمة في التجارة العالمية.
* نتائج جولة الأوروجواي قد قلصت من التفضيلات أو المزايا التي سبقت و أن أعطيت للدول النامية و خصوصا الدول المنخفضة الدخل، ومن ثم تكون الدول النامية في موقف تنافسي ضعيف في مجال التجارة الدولية و سوف يؤثر ذلك سلبا على اقتصادياتها.

**المطلب الثالث: أهداف التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.**

 يهدف التأهيل إلى مرافقة المؤسسات خلال المرحلة الانتقالية من أجل تحسين تنافسيتها وجعلها قادرة على مجابهة المنافسة المحلية والدولية التي ستفرض عليها بعد الانفتاح الاقتصادي، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الكلية، القطاعية و الجزئية([[13]](#footnote-14)).

* **على المستوى الكلي:**

تتمثل هذه الأهداف في:

* إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرنامج السند والبحث على رفع المستوى التأهيلي، أخذا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.
* وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية بالقيام بإجراءات على المستوى الجزئي.
* الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تصبح منتجاتها قادرة على المنافسة من حيث التكلفة، الجودة، الآجال والابتكار.
* **على المستوى القطاعي:**

 إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، وبهذا فالبرنامج يهدف في هذا الإطار إلى تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسات (أو محيطها) بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات و من أهم هذه الهيئات نجد: جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، هيئات التكوين، البنوك و المؤسسات المالية.

* **على المستوى الجزئي:**

 من وجهة نظر المؤسسات، يعتبر التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراء تطوري يسمح بالتنبؤ بأهم الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة، وبهذا لا يعتبر التأهيل بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذه العملية، أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام وبعدها يكون على الدولة مساعدة هذه المؤسسة، بطريقة غير مباشرة ، عن طريق وضع سياسة نقدية ومالية مشجعة.

يهدف التأهيلكذلك إلى:

* الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات عن طريق العمل على تكييف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المناهج الحديثة للتسيير والتنظيم، خاصة التحكم في نوعية المنتوج والخدمات.هذا التأقلم يقتضي من المؤسسات الجزائرية مراعاة المقاييس الدولية فيما يخص النوعية .
* توسيع مجال التسويق أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تهدف التنافسية إلى فتح المجال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصيانة حصتها في السوق الداخلية كمرحلة أولى واقتحام الأسواق الخارجية فيما بعد.
* التشغيل وخلق مناصب الشغل، حيث أن من أولويات برنامج التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحفاظ على مناصب الشغل الحالية من جهة والعمل على توفير فرص عمل جديدة للتشغيل من جهة أخرى .
* الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث يعتبر التحكم في تكاليف الإنتاج عن طريق تطبيق الأفكار الجديدة في مجال التسيير، اليد العاملة والتقييم المحاسبي من العمليات الأساسية الواجب تنفيذها من أجل الرفع من الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ستسمح لها بتحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

**المبحث الثاني: برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية.**

 بهدف تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تهيئتها لمرحلة الانفتاح الاقتصادي(انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية\_ الأوروبية و إنشاء منطقة التبادل الحر العربية)عملت الجزائر على تحسين ورفع القدرات التنافسية لمؤسساتها و ذلك عن طريق تبني مجموعة من برامج التأهيل المتمثلة في:

* برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
* برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية؛
* البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**المطلب الأول: برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(MEDA).**

 يعتبر برنامج ميدا برنامج مشترك جزائري أوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية التي تشغل عشرين(20)عامل على الأقل، تم توقيع اتفاقية تمويله في14 سبتمبر1999 وامتدت فترة تنفيذ الشروع من 01 أكتوبر2000 إلى غاية31 ديسمبر2007.

**Iـ تمويل البرنامج:**

تم تمويل البرنامج بالتعاون ما بين الاتحاد الأوروبي، الدولة الجزائرية و المؤسسات المستفيدة من البرنامج وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

**جدول رقم(19):**

 **الجهات الممولة لبرنامج ميدا.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الجهة الممولة** | **المبلغ** | **النسبة(%)** |
| ميزانية الاتحاد الأوروبي | 57.000.000 أورو | 90,62 |
| ميزانية وزارة م ص و م والحرف التقليدية. | 3.400.000 أورو | 5,41 |
| المساهمة المتوقعة للمؤسسات المستفيدة. | 2.500.000 أورو | 3,97 |
| الميزانية الإجمالية المتوقعة للبرنامج. | 62.900.000 أورو | 100 |

**La source** : Rencontre technique : clôture du programme Euro Développement PME, dossier de presse, ED PME, Alger, lundi 10 Décembre2007, P2.

 نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج ممول بصفة شبه كلية من طرف التحاد الأوروبي(90,62%) في حين نجد أن المساعدات التي قدمتها السلطات و المؤسسات المستفيدة ضئيلة جدا؛ و يعود ذلك لدخول البرنامج في إطار المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للجزائر لمساعدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطةفي مقابل إقامة منطقة تبادل حر جزائرية أوروبية في غضون 2017.

**IIـ أهداف البرنامج([[14]](#footnote-15)):**

 يهدف البرنامج إلى تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطةالصناعية الخاصة و جعلها تساهم بنسبة معتبرة في النمو الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

تم التقسيم هذا الهدف إلى الأهداف الفرعية التالية:

ـ تحسين تنافسية 3000 مؤسسة خاصة على الأقل.

ـ تحسين تنافسية حوالي 80 مؤسسة رائدة.

ـ تقديم خدمات دعم فعالة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ـ تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطةعلى التمويل وفقا لاحتياجاتها.

ـ توفير شبكة وطنية للمعلومات حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**IIIـ نتائج البرنامج:**

تتمثل نتائج هذا البرنامج في تأهيل 445 مؤسسة صغيرة و متوسطة خاصة جزائرية.

**IIIـ1ـ توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط :**

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم(20):**

**توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤهلة حسب قطاعات النشاط.**

|  |  |
| --- | --- |
| **القطاع** | **النسبة(%)** |
| الصناعة الغذائية. | 29 |
| مواد البناء، الخزف والزجاج. | 11 |
| الكهرباء والإلكترونيك. | 8 |
| التغليف | 6 |
| الخشب و الأثاث. | 3 |
| صناعة الجلود والأغذية. | 1 |
| الصناعة الكيميائية. | 18 |
| الصناعة الميكانيكية. | 10 |
| الملابس و النسيج. | 7 |
| صناعات مختلفة. | 3 |
| خدمات. | 4 |

**La source :** Rencontre technique : clôture du programme Euro Développement PME, Op.cit, P6.

 يعتبر قطاع الصناعة الغذائية(29%) من أكثر القطاعات المستفيدة من برنامج ميدا لكثرة المستثمرين الخواص في هذا القطاع لأن البرنامج مخصص لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطةالصناعية الخاصة.

 مع الإشارة إلى أن هذا الترتيب جاء على أساس النتائج المحصل عليها و ليس لإتباع السلطات المعنية لإستراتيجية معينة خلال القيام بعملية التأهيل كإعطاء الأولوية في التأهيل لقطاعات معينة مثلا.

**IIIـ2ـ توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المؤهلة حسب الجهات:**

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم(21):**

**توزيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المؤهلة حسب الجهات.**

|  |  |
| --- | --- |
| **الجهة** | **النسبة(%)** |
| الوسط | 36 |
| الشرق  | 35 |
| الغرب | 17 |
| الجنوب | 12 |

**La source :** Rencontre technique : clôture du programme Euro Développement PME, Op.cit, P6.

 نلاحظ من خلال الجدول، أن المناطق التي استفادت بكثرة من برنامج ميدا هي منطقتا الوسط والشرق و يرجع ذلك لاحتوائهما على أكبر عدد من المؤسسات الص و الم ولقربهما من المؤسسات المسؤولة عن البرنامج و بالتالي استفادتها أكثر من الحملات التحسيسية التي تقوم بها هذه المؤسسات.

**IIIـ3ـ توزيع نشاطات التأهيل خارج نشاطات الدعم المالي:**

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم(22):**

 **توزيع نشاطات التأهيل خارج نشاطات الدعم المالي.**

|  |  |
| --- | --- |
| **النشاطات** | **النسبة(%)** |
| التنظيم | 23 |
| الإدارة الإستراتيجية. | 9 |
| تسيير الموارد البشرية. | 6 |
| تسيير الإنتاج. | 22 |
| تكاليف الإنتاج. | 9 |
| الصيانة. | 4 |
| التسويق الاستراتيجي. | 2 |
| التسويق العملي. | 9 |
| شهادة مطابقة الجودة(ISO)  | 2 |
| استعمال علامة الاتحاد الأوروبي | 2 |
| المالية | 1 |
| BPL/BPF/GMP([[15]](#footnote-16)) | 2 |
| HACCP([[16]](#footnote-17)) | 9 |

**La source :** Rencontre technique : clôture du programme Euro Développement PME, Idem, P5.

 نلاحظ أن معظم نشاطات التأهيل كانت حول التنظيم(23%) وتسيير الإنتاج(22%)، فما أهمية تأهيل هذين العنصرين إن لم نقم بتأهيل طرق تسيير الموارد البشرية، تكاليف الإنتاج والتسويق الاستراتيجي، هذه العناصر التي تسمح بتحسين جودة المنتجات و التحكم في تكاليف الإنتاج وتقليلها مما سيسمح بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية التي هي نتاج تفاعل عنصري الجودة والسعر.

 كما أن هذا البرنامج يسعى لتأهيل التنظيم وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وفقا لمبادئ التسيير الأوروبية التي فشلت في بلدها الأصلي؛ إذ نجد العديد من الشركات الأوروبية قد أنهت نشاطاتها في أوروبا ونقلته إلى بلدان أخرى خاصة إلى بلدان جنوب شرق أسيا.

**IIIـ4ـ توزيع النشاطات حسب موضوع التكوين(من أصل 250 نشاط).**

وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الجدول الموالي.

**جدول رقم(23):**

 **توزيع النشاطات حسب موضوع التكوين(من أصل 250 نشاط).**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **موضوع التكوين** | **عدد النشاطات** | **النسبة(%)** |
| التسيير المالي | 54 | 21,6 |
| الإدارة | 57 | 22,8 |
| التسويق | 32 | 12,8 |
| الإنتاج  | 41 | 16,4 |
| الجودة | 66 | 26,4 |
| المجموع | 250 | 100 |

**La source :** Rencontre technique : clôture du programme Euro Développement PME, Op.cit, P6.

 نلاحظ أن نسبة كبيرة من نشاطات التكوين كانت حول الجودة؛ و ذلك بغرض الحصول على معايير الجودة العالمية التي تعتبر أحد الحواجز التي تقف في وجه الصادرات الجزائرية.

 إلا أن الاهتمام بالجودة وحدها لا يكف، بل يجب أيضا الاهتمام بتخفيض التكاليف و البيع بأسعار تنافسية لتحقيق هوامش أكبر و القدرة على منافسة المنتوجات المحلية والأجنبية (منتوجات ذات جودة و بأسعار منخفضة).

**VIـالآثار التي حققها البرنامج و الاقتراحات المقدمة حسب الوكالة الأوروبية لتطوير المؤسسات الص و الم(ED PM)([[17]](#footnote-18)):**

**VIـ1ـ آثار البرنامج:**

 تتمثل هذه الآثار في النتائج التي توصل إليها البرنامج والتي لخصتها الوكالة الأوروبية لتطوير المؤسسات الص و الم في النقاط التالية:

* أثر كافي لنشاطات التأهيل على تطوير المؤسسة.
* ظهور أثر ايجابي على مستوى التطور الإداري، تنظيم المؤسسة و تأطيرها و إدماج المستخدمين مما يجعل المؤسسة أكثر ديناميكية.
* يرى العديد من رؤساء المؤسسات أن نشاطات التأهيل لم تصبح بعد أسلوب لتحسين الجودة، هذه الأخيرة التي تحقق قيمة مضافة للمؤسسة.
* يرى العديد من رؤساء المؤسسات أنه يصعب الربط بين تنافسية المؤسسة وفوائد التأهيل.
* تعتبر بعض المؤسسات أن برنامج التأهيل المقترح من طرف السلطات الجزائرية بالاشتراك مع الوكالة الأوروبية لتطوير المؤسسات الص و الم(ED PME) لا يتماشى مع احتياجاتها الأساسية.

**VIـ2ـ الاقتراحات المقدمة:**

 تنقسم هذه الاقتراحات إلى اقتراحات للمؤسسات الص والم، اقتراحات للقطاع المالي واقتراحات لمحيط المؤسسة.

* **اقتراحات للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:**
* تطوير سوق خدمات الدعم: بهدف السماح بالانتقال من حالة الدعم الظرفي للمؤسسات الص و الم إلى حالة الدعم الدائم والمستمر.
* ترقية الشراكة بين المؤسسات الص و الم الجزائرية، الأوروبية و المغاربية.
* **اقتراحات موجهة للقطاع المالي:**
* تأجيل دفع الضرائب المستحقة لفترة معينة.
* إنشاء صناديق الاستثمار وشركات رأسمال المخاطرة**.**
* **اقتراحات موجهة لمحيط المؤسسة:**
* تشجيع فروع الإنتاج المحلية.
* تقوية مؤسسات دعم المؤسسات الص و الم.
* تقوية الجمعيات المهنية و تطوير مراكز التكوين المهني.
* تطوير المعلومات و تبادلها.
* وضع قاعدة معلومات تسمح بمتابعة تطور المؤسسات الص و الم و تطوير شبكة معلومات تنتج وتنشر البيانات(التكنولوجية، التجارية، القانونية،...الخ).

 نلاحظ من خلال هذه الاقتراحات، أنه تم التركيز فقط على الجوانب الشكلية، التنظيمية وخدمات الدعم، إلا أنه يجب التركيز أيضا على كيفية تقليل التكاليف والتحكم فيها و رفع جودة منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

**المطلب الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية الجزائرية.**

تبنت وزارة الصناعة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية، وهو موجه لتأهيل المؤسسات)[[18]](#footnote-19)(:

* الجزائرية،
* التي تتميز بالصحة المالية،
* عمومية كانت أو خاصة،
* تشتغل منذ ثلاث(03) سنوات على الأقل،
* تنتمي إلى القطاع الصناعي وتشغل 20 عامل على الأقل أو تنتمي إلى قطاع الخدمات المتعلقة بالصناعة و تشغل عشرة(10) عمال على الأقل،
* أن تكون مسجلة في السجل التجاري وأن تكون منظمة على الصعيد الجبائي(تدفع الضرائب خلال الثلاث السنوات الماضية).

**النشاطات الرئيسية للتأهيل)[[19]](#footnote-20)(:**

تتمثل النشاطات الرئيسية للتأهيل في:

**على المستوى غير المادي:**

تطوير اليقظة التجارية، تحسين كفاءات الموارد البشرية، تحسين فعالية التسيير، إدخال المحاسبة التحليلية و نظم التسيير، إدخال المعلوماتية في مختلف الوظائف الرئيسية واستعمال التكنولوجيا الحديثة.

**على المستوى المادي**:

استثمارات صيانة و تحديث آلات الإنتاج، اقتناء معدات المخبر والقياس وأجهزة الإعلام الآلي.

**إجراءات عملية تأهيل المؤسسات الصناعية:**

تتمثل إجراءات تأهيل المؤسسات الصناعية في المراحل الموالية:

* تقدم المؤسسة التي ترغب في الاستفادة من هذا البرنامج، الملف المذكور سابقا إلى مكتب ترقية المؤسسات المتواجدة على مستوى وزارة الصناعة.
* بعد قبول الملف من طرف المكتب،تلجأ المؤسسة إلى أحد مكاتب الدراسات أو الخبراء المحليين أو الأجانب، الذين تم تحديدهم من طرف الوزارة، من أجل إجراء تشخيص شامل للمؤسسة وإعداد مخطط التأهيل.
* تقدم هذه الدراسة إلى مصلحة المراقبة و التقييم لدراسة الملف وإعداد مشروع قرار يتضمن العمليات المقترحة حسب مدونة النفقات و الموارد أي تقوم هذه المصلحة باختيار نشاطات التأهيل التي يمكن للمؤسسة أن تستفيد من خلالها من إعانات من طرف الوزارة.
* يقدم بعدها الملف إلى اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية لتبلغ المؤسسة بالنشاطات التي تم قبولها.
* في حالة قبول المؤسسة، يتم توقيع اتفاقية بين المؤسسة والوزارة والتي تنص على استفادة المؤسسة من إعانات في حالة إنجازها لنشاطات التأهيل المحددة.

بعد توقيع الاتفاقية تشرع المؤسسة في انجاز نشاطات التأهيل المادية وغير المادية المحددة.

**المساعدات المالية:**

 تمنح المساعدات المالية على شكل تسبيقات للبدء في البرنامج أو على شكل تعويضات بعد الانتهاء من البرنامج لتأهيل على أساس تقديم الوثائق المبررة.يحدد مبلغ هذه المساعدات على أساس المعدلات التالية)[[20]](#footnote-21)( :

* مرحلة التشخيص(مرحلة تمهيدية لعملية التأهيل): يمثل مبلغ المساعدة 80%من تكاليف هذه المرحلة في حدود1,5 مليون دج.
* مرحلة انجاز مخطط التأهيل: يمثل مبلغ المساعدة المالية:

 ـ 80%من مبلغ الاستثمارات غير المادية(التكوين، دراسات، مساعدات تقنية، برامج).

 ـ 10%من قيمة الاستثمارات المادية و تتحدد المساعدة المالية بسقف20 مليون دج لهذا النوع من الاستثمارات.

**النتائج المحققة من طرف البرنامج:**

تنقسم نتائج البرنامج إلى تقييم مادي وتقييم مالي.

**Iـ التقييم المادي)[[21]](#footnote-22)(:**

 منذ انطلاق برنامج التأهيل في 2001 إلى غاية نهاية جوان2008، قامت433مؤسسة بتقديم طلب الاستفادة من هذا البرنامج منها310طلب تم قبولها للشروع في عملية التشخيص على أساس شروط الاستفادة من البرنامج.

**Iـ1ـ نتائج مرحلة التشخيص:**

يبين الجدول الآتي كيفية توزيع ملفات الاستفادة المقدمة من طرف المؤسسات.

**جدول رقم(24):**

**توزيع ملفات الاستفادة المقدمة من طرف المؤسسات.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **طلب المؤسسات** | **المجموع** | **مؤسسات عمومية** | **مؤسسات خاصة** | **الملاحظات** |
| تم استلامها | 433 | 239 | 194 |  |
| معالجة | 427 | 240 | 187 | 6 محل اختبار |
| تم الاحتفاظ بها | 310 | 159 | 151 |  |
| مرفوضة | 117 | 80 | 37 | تتمثل في مؤسسات مفككة أو تنتمي إلى قطاع غير صناعي. |

**La source :** Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op.cit, P2.

تنقسم الملفات 310 المقبولة للشروع في مرحلة التشخيص حسب فروع النشاط كما يلي:

**جدول رقم(25):**

**توزيع الملفات المقبولة حسب فروع نشاط المؤسسات.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فروع النشاط** | **عدد المؤسسات** | **النسبة (%)** |
| صناعة غذائية.ميكانيك\_ معادن.مواد البناء، الخشب و الفلين.كيمياء\_صيدلة\_ الورق.البلاستيك.النسيج/الجلد.خدمات الدعم.كهرباء\_إلكترونيك. | 9156413225222221 | 29.3518.0613.2210.328.057.17.16.77 |
| **المجموع** | **310** | **100** |

**La source :** Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op-cit, P3.

 نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن فروع النشاط الأكثر استفادة من برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية هي فرع الصناعة الغذائية(29.35%) وفرع الميكانيك والمعادن(18.07%) ثم يليهما فرع مواد البناء، الخشب والفلين(13.23%).

 مع الإشارة إلى أن هذا الترتيب جاء على أساس النتائج المحصل عليها و غير ناتج عن إتباع السلطات المعنية لإستراتيجية معينة.

**Iـ2ـ نتائج مرحلة مخطط التأهيل)[[22]](#footnote-23)(:**

 من بين310 ملف مقبول لحد اليوم، ماعدا 145 مؤسسة منها استفادت من المساعدات المالية لصندوق ترقية التنافسية الصناعية، من بينها 122مؤسسة استفادت من هذه المساعدات خلال انجاز مخطط التأهيل أما 23 مؤسسة الباقية فقد استفادت من المساعدات خلال مرحلة التشخيص فقط.

يبين الجدول الموالي توزيع الملفات المقدمة حسب طبيعة المؤسسة.

**جدول رقم(26):**

 **توزيع الملفات المقدمة حسب طبيعة المؤسسة.**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **حالة الملف** | **المجموع** | **مؤسسات عمومية** | **مؤسسات خاصة** | **الملاحظات** |
| عدد الملفات المقدمة | 160 | 95 | 65 |  |
| عدد الملفات المعالجة. | 150 | 94 | 56 | 145استفادت من مساعدات صندوق ترقية التنافسية الصناعية، 3رفضت، 2 مؤجلة و10 في انتظار اختبار من طرف(CNCI). |
| المؤسسات المستفيدة من المساعدات المالية. | 145 | 90 | 50 | منها 122 تحصلت على مساعدات خلال انجاز مخطط التأهيل و23 مؤسسة خلال مرحلة التشخيص. |

**La source :** Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op.cit, P3.

**IIـ التقييم المالي)[[23]](#footnote-24)(:**

* **الموارد:** يقدر مبلغ الغلاف المالي المخصص لتأهيل المؤسسات2489مليون دج.
* **الإنفاق المتوقع:** يقدر المبلغ الإجمالي للمساعدات المتوقعة للشروع في مختلف النشاطات موضوع الاتفاقات المعقدة مع 145مؤسسة بـ: 2753 مليون دج، قسمت كما يلي:
* 1367مليون دج مقسمة على1133نشاط غير مادي بما فيها دراسات التشخيص.
* 1386مليون دج مقسمة على 794نشاط مادي.

 وتجدر الإشارة إلى أن هذا المبلغ يعتبر كحد أقصى للمساعدات المقدمة والذي حددته اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية على أساس التكاليف التقديرية لنشاطات التأهيل المحددة من طرف مكاتب الدراسات.

* **استهلاك القروض:** يقدر مجموع الدفعات التي قام بتسديدها صندوق ترقية التنافسية الصناعية بـ:998 مليون دج.

 مع الإشارة إلى أن التسديدات تتم على أساس الوضعيات الحقيقية وعلى أساس تقديم الوثائق المبررة من طرف المؤسسات المعنية.

**IIIـ مستوى الاستثمارات المحققة)[[24]](#footnote-25)(:**

تتمثل مستويات الاستثمارات المحققة في إطار هذا البرنامج فيما يلي:

**جدول رقم(27):**

**مستوى الاستثمارات موضوع التأهيل المحققة.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **نوع الاستثمار** | **الاستثمارات المتوقعة** | **الاستثمارات المنجزة** | **معدل الانجاز** |
| المبلغ(م دج) | العدد | المبلغ(م دج) | العدد |
| **استثمارات مادية.** | 12313 | 714 | 6496 | 402 | 54,25% |
| **استثمارات غير مادية.** | 1936 | 960 | 930 | 458 | 47,71% |
| **المجموع** | **14249** | **1701** | **7426** | **860** | **50,56%** |

**La source :** Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op.cit, P4.

 نلاحظ من خلال هذا الجدول، أن قيمة الاستثمارات المادية أكبر من قيمة الاستثمارات غير المادية؛ وذلك لغلاء الاستثمارات المادية مثل الآلات ومعدات الإنتاج وغيرها من الأجهزة التي تحتاجها المؤسسة ضمن عملية التأهيل في حين تكون تكلفة الاستثمارات غير المادية أقل مثل التكوين، التربصات، البرامج، دراسات...الخ.

تم تلخيص الميادين التي أنجزت فيها هذه الاستثمارات في الجدول الموالي.

**جدول رقم(28):**

**ميادين الاستثمارات المحققة.**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **نوع الاستثمارات** | **المبلغ المتوقع** | **المبلغ المحقق** | **معدل الانجاز(%)** |
| **مجموع الاستثمارات المادية.** | **12313** | **6496** | **52,8** |
| الإنتاجتجهيزات المخبر | 11831482 | 6226270 | 52,656 |
| **استثمارات غير مادية.** | **1936** | **930** | **48** |
| مساعدات تأمين جودة.تكوين.مساعدات تقنية.دراسات. برامج. | 602397221373343 | 321139108239122 | 53,335,048,964,135,7 |
| **المجموع** | **14249** | **7426** | **52,1** |

**La source :** Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op.cit, P4.

 نلاحظ من خلال هذا الجدول أنه وبالرغم من أن عدد الاستثمارات غير المادية أكبر من عدد الاستثمارات المادية إلا أن قيمة هذه الأخيرة أكبر وذلك لغلاء معدات الإنتاج و تجهيزات المخبر.

قدر مبلغ الاستثمارات المنجزة من طرف 97 مؤسسة معينة بـ:7,4 مليون دج بمعدل انجاز52%.

**IVـ غلق الملفات)[[25]](#footnote-26)(:**

تم غلق ملف 77مؤسسة نتيجة انقضاء المهلة الممنوحة لها لانجاز مخطط التأهيل حيث:

* 37 مؤسسة منها قامت ب 429نشاط، بمعدل 12نشاط لكل مؤسسة و التي قدمت وثائق مبررة للحصول على مساعدات مالية.ساهم صندوق ترقية التنافسية الصناعية في تمويل377 نشاط مادي و غير مادي بمبلغ مقداره 608مليون دج.
* 9 مؤسسات أنهت نشاطات التأهيل المبرمجة و قدمت طلبات الإغلاق و التي هي بقيد الدراسة على مستوى الهيكل.
* 11 مؤسسة انجزت82 نشاط، نجد فيها أن ملفات طلب دفع المساعدات المالية على وشك الانتهاء على مستوى المؤسسات.
* 6 مؤسسات قامت بإرسال وضعية الإنجازات إلا أنها لم تقدم ملفات طلب دفع المساعدات.
* 14 مؤسسة توقفت في مرحلة التشخيص و لم تكمل مسار التأهيل ويرجع ذلك لمواجهة المؤسسة لمشاكل تدني الوضعية المالية، صعوبة الحصول على التمويل البنكي، منافسة السوق الموازي لها، تغيير المستخدمين على مستوى الإدارة المؤسسة، التعرض لظروف غير متوقعة،...الخ.

 من الملاحظ عدم وجود تطور الانجازات من نهاية ديسمبر2007 إلى نهاية جوان 2008 كما أن اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية،والتي هي بصدد تجديد أعضائها،لم تجتمع منذ30 ديسمبر2007، وذلك لعدم وجود ملفات جديدة لدراستها.

**المطلب الثالث: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

 تم تسجيل برنامج التأهيل، المعد من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف التقليدية، في إطار القانون رقم01-18 الصادر في 12 ديسمبر2001 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و بالتحديد في مادته18 وسجل كذلك في نتائج مجلس الوزراء المنعقد في 8 مارس 2004. وكلت مهمة تنفيذ البرنامج للوكالة الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة(l’Agence Nationale de développement des PMEs, ANDPME) والتي شرعت في البرنامج منذ 7 فيفري2007([[26]](#footnote-27)).

**Iـ أهداف البرنامج([[27]](#footnote-28)):**

 يهدف البرنامج الوطني للتأهيل إلى مرافقة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حتى تتمكن من تحسين تنافسيتها وفق المعايير الدولية للتنظيم والتسيير كما يطمح البرنامج لجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قادرة غلى التحكم في التطور التكنولوجي، الأسواق و التنافسية على مستوى النوعية، السعر و الابتكار.

يتفرع هذا الهدف الرئيسي إلى الأهداف الفرعية التالية:

* إعداد و تنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* إعداد و تنفيذ مخطط أنشطة البرنامج العشري لتطوير التنافسية.
* البحث عن خطوط و مصادر تمويل البرنامج.
* إعداد و تنفيذ لوحة قيادة البرنامج.
* وضع بنك للمعلومات الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**IIـ المحاور المديرة للبرنامج([[28]](#footnote-29)):**

 يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة برنامجا مكملا لبرامج التأهيل حيز التنفيذ(برنامج ميدا وبرنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصناعية)، وهو يختص عنها فيما يلي:

* دمج تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* التوسع إلى قطاعات و فروع المؤسسات غير المعنية بالبرامج حيز التنفيذ والمؤسسات الصناعية التي توظف أقل من عشرين(20) أجير.
* إعطاء الأولوية في عملية التأهيل للاستثمارات غير المادية كالتكوين، الدراسات المتخصصة والخبرة و الاستشارة.

 تتمثل المستويات المستهدفة من طرف البرنامج في([[29]](#footnote-30)): المستوى الجزئي، المستوى الوسيط والمستوى الكلي، و الجدول التالي يوضح توزيع ميزانية البرنامج على مختلف المستويات.

**جدول رقم(29):**

 **توزيع ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المستويات المستهدفة.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **المستويات المستهدفة** |  **النشاط المسطرة** | **نسبة الاستفادة من الميزانية.** |
| **على المستوى الجزئي.** | تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | **75%** |
| **على المستوى الوسيط.** | تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. | **20%** |
| **على المستوى الكلي.** | دراسة وطنية حول فروع نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تموقعها على مستوى الولايات. | **5%** |

**المصدر:** تقرير حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة، 2006 .

**IIـ1ـ على المستوى الجزئي:**

* **التشجيع على طلب خدمات الدعم:**

تتم عملية التأهيل على مستوى المؤسسة الصغيرة و المتوسطة بغية تحسين تنافسيتها بواسطة:

* تنفيذ عمليات جماعية مهيكلة بحسب فروع النشاط أو بحسب خصوصيات كل ولاية (عمليات التكوين الجماعية و دراسات السوق).
* إعداد تشخيص إستراتيجي عام للمؤسسة الصغيرة و المتوسطة و مخطط تأهيلها.
* المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق:
* ترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين.
* تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية و أجهزة التسيير.
* الحيازة على الإشهاد على المطابقة للنوعية (الإيزو).
* المساهمة في مخططات التسويق...
* **تقوية عرض خدمات الدعم:**

 تتم عملية الـتأهيل على هذا المستوى بتقوية نوعية و فعالية الخدمات غير المالية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف مكاتب الدراسات و الخبرة والاستشارة و التكوين المهني من خلال:

* إحصاء مكاتب الخبرة و الاستشارة الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تكوينها.
* تنظيم ورشات للتبادل و التكوين لفائدة مكاتب الدراسات من أجل نقل الخبرة الدولية.
* التكوين في التسويق و خدمات الدعم.
* تنظيم ملتقيات حول خدمات الدعم الموجه لفائدة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* تكوين الخبراء الشباب في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* ملائمة عرض مراكز التكوين المهني مع احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* **تسهيل الحصول على الخدمات المالية والقروض:**

 يسهل البرنامج حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية المتواجدة بواسطة :

* توفير المعلومة في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حول العرض المالي المتاح.
* تنظيم ملتقيات تجمع بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الهيئات المالية.
* تطوير خدمات المرافقة و البحث على التمويل من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

**IIـ2ـ على المستوي المتوسط ''محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة'':**

 تتم عملية تأهيل المحيط القريب للمؤسسة بواسطة إنجاز عمليات رامية إلي إيجاد تنسيق فعال بين المؤسسة الصغيرة و المتوسطة و محيطها القريب و ذلك بواسطة:

* التنسيق بين منتوج مراكز التكوين المهني و احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية.
* ترقية الجمعيات المهنية و بورصات المناولة.
* تطوير التكامل بين الجامعة و معاهد البحث و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بواسطة اللقاءات المهنية المتخصصة.
* تطوير هيئات دعم جوارية متخصصة لخدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمراكز التسهيل و المركز التقنية للفروع التكنولوجية و الخبرة و الاستشارة.
* جعل التشريع الجبائي و الاجتماعي المنظم للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر ملائمة وواقعية.
* تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تدمج البعد البيئي في عملية تأهيلها و التي تفتح مناصب عمل جديدة.

**IIـ3ـ المستوى الكلي:**

 يتم على هذا المستوى، إعداد دراسات عامة تسمح بضبط خصوصيات فروع النشاط بهدف تثمين القدرات المتواجدة و ذلك بواسطة:

* منوغرافية فرع النشاط (التعرف على الفروع ذات الأولوية بالدعم في سوق مفتوح).
* دراسة التموقعات الإستراتيجية للفروع ذات الأولوية.
* ضبط مخطط تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في فرع النشاط.
* ضبط مخطط تأهيل محيط فرع النشاط.

**IIـ4ـ الأنشطة الجهوية:**

 يتم على هذا المستوى إعداد دراسات عامة تكون كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصية نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية و سبل دعمها بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة و بلوغ ترقية و تطوير جهوي للقطاع عن طريق إعداد:

* تشخيص نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية: يتم تحديد نقاط القوة و الضعف، الميزات النسبية و الإمكانيات المتوفرة وغير المستغلة بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* التعرف على النشطة ذات القدرات التنموية و التصديرية المحدث لمناصب الشغل الدائم و التنمية المتناسقة بين مختلف القطاعات.
* إعداد سياسة لتأهيل نسيج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للولاية (إجراءات خاصة بحسب طبيعتها: جبائية، إدارية ....).

**IIIـ الآثار المنتظر تحقيقها بعد تنفيذ البرنامج([[30]](#footnote-31)):**

* تطوير اقتصادي و اجتماعي دائم على المستوى المحلي و الجهوي بواسطة نسيج من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتنافسية وفعّالية في سوق مفتوح.
* إنشاء قيم مضافة جديدة و مناصب شغل دائمة.
* تطوير الصادرات خارج المحروقات.
* التقليل من الضعف التنظيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* التقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.
* وضع وسائل تسيير جوارية في خدمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* توفير جهاز إعلامي معتمد لتتبع عالم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خدمة الدولة والاقتصاد الوطني.

**VIـ الأثر المالي للبرنامج([[31]](#footnote-32)):**

 خصص مجلس الحكومة ميزانية سنوية قدرها واحد(01) مليار دينار جزائري سنويا لتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصص له حساب التخصيص رقم(124-304)الذي عنوانه الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. و تم اعتماد فرضية أنه يتم تأهيل 1200 مؤسسة ص و م سنويا بمبلغ قدره 963 مليون دينار جزائري، على أساس هذه الفرضية تم تقسيم هذه الميزانية كما يلي:

**جدول رقم(30):**

**كيفية تقسيم ميزانية البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.**

 **الوحدة:مليون دج**

|  |  |
| --- | --- |
| **النشاط المبرمج** | **المبلغ** |
| الأنشطة المبرمج تنفيذها على مستوى فروع النشاط و الولايات. | 30 |
| الأنشطة المبرمجة على مستوى تأهيل المحيط القريب للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. | 50 |
| أنشطة أخرى لفائدة المؤسسات الص و الم. | 883 |
| المجموع | 963 |

**المصدر:** وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة.

**Vـ نتائج البرنامج:**

 تم تأهيل 536 مؤسسة صغيرة و متوسطة منذ الشروع في البرنامج في فيفري2007 وهو عدد غير كافيإذ ما نظرنا إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة لإنجاح البرنامج وكذلك الميزانية الكبيرة المخصصة لتمويله و المقدرة بمليار دينار جزائري سنويا. يوضح الجدول الموالي توزيع هذه المؤسسات وفقا لفروع نشاط الاقتصاد الجزائري.

**جدول رقم(31):**

**توزيع** **المؤسسات المؤهلة ضمن برنامج الوطني للتأهيل حسب فروع نشاط الاقتصاد الجزائري.**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **فروع النشاط** | **عدد المؤسسات المؤهلة.** | **النسبة المئوية(%).** |
| صناعة غذائية. | 102 | 19.03% |
| البناء والأشغال العمومية. | 206 | 38.43% |
| المطاعم والفنادق. | 7 | 1.31% |
| مواد البناء. | 32 | 5.97% |
| الخدمات. | 48 | 8.96% |
| الطباعة. | 25 | 4.66% |
| كيمياء ـ بلاستيك. | 45 | 8.40% |
| صناعات متنوعة. | 18 | 3.36% |
| تحويلات الحديد. | 10 | 1.87% |
| صناعة الخشب. | 10 | 1.87% |
| منتوجات صيدلانية. | 7 | 1.31% |
| تجهيزات(Conditionnement). | 3 | 0.56% |
| عتاد الإعلام الآلي. | 7 | 1.31% |
| الزراعة والصيد. | 2 | 0.37% |
| صناعة الجلود و الأحذية. | 2 | 0.37% |
| صناعة النسيج. | 5 | 0.93% |
| الجمعيات. | 7 | 1.31% |
| **المجموع** | **536** | **100** |

La source : Bilan des réalisations du programme annuel 2008 de mise à niveau des PME.

 يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتائج ضئيلة جدا؛ فمنذ انطلاق البرنامج في فيفري (2007) إلى غاية نهاية سنة (2008) لم يتم تأهيل سوى (536) مؤسسة من بين (432068) مؤسسة صغيرة ومتوسطة حسب إحصائيات سنة (2008) أس بنسبة (0.12%) ويعود ذلك إلى مجموعة من الأسباب المتمثلة في:

* تداخل برامج التأهيل فيما بينها (برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و البرنامج الوطني للتأهيل)
* ترك قرار التأهيل في يد المؤسسة.
* عدم إتباع السلطات المعنية لأي إستراتيجية تأهيل واضحة ومحددة.
* نقص الوعي لدى المؤسسات بأهمية التأهيل بالنسبة للمؤسسة بصفة خاصة و بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.

 بالرغم من الجهود التي بذلتها الدولة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و رفع قدراتها التنافسية لجعلها قادرة على المنافسة على الساحة الوطنية والدولية إلا أنه تبقى نتائج عمليات التأهيل المحققة لحد الآن ضعيفة وغير كافية مما يتوجب على السلطات المعنية بذل جهود أكبر و إلا فإن مصير هذه المؤسسات سيؤول إلى الزوال بعد الانفتاح الاقتصادي !!!

**المبحث الثالث: إجراءات سير وتمويل البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.**

 يوجد تشابه كبير بين إجراءات التأهيل لمختلف برامج التأهيل حيز التنفيذ في الجزائر(برنامج ميدا لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ولهذا تم التركيز في هذا المبحث على إجراءات عمل وتمويل البرنامج الوطني للتأهيل و ذلك من خلال التطرق إلى النقاط الموالية:

* إجراءات سير عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
* إجراءات معالجة الملفات؛
* وسائل تمويل البرنامج.

**المطلب الأول: إجراءات سير عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

تتمثل إجراءات سير عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في([[32]](#footnote-33)) :

* إجراء تخطيط استراتيجي شامل لوضعية المؤسسة وإعداد مخطط التأهيل و مخطط التمويل؛
* تبني برنامج التأهيل من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل؛
* تنفيذ و متابعة مخطط التأهيل؛
* منح المساعدات المالية.

**1ـ إعداد التخطيط الاستراتيجي الشامل للمؤسسة و وضع مخطط التأهيل:**

 تبدأ عملية التأهيل بإعداد مخطط استراتيجي شامل لحالة المؤسسة الصغيرة و المتوسطة ووضع مخطط التأهيل، ينفذ هذا المخطط من طرف المؤسسة في ظل احترام إجراءاتها الداخلية.

 تركت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمؤسسات، التي ترغب في القيام بعملية التأهيل، حرية اختيار الجهة التي ستقوم بإعداد المخطط الاستراتيجي و اكتفت بتحديد قائمة مكاتب الدراسات، الخبراء و المستشارين المؤهلين لذلك، في حين كان من الأولى أن تختار السلطات المعنية هي بنفسها هذه الجهة أو أن توجه المؤسسات، كل حسب وضعيتها، إلى الجهة الأنجع التي يمكنها إعداد المخطط الاستراتيجي، إعداد مخطط التأهيل و تنفيذه فكل جهة كن هذه الجهات متخصصة في دراسة وضعيات معينة.

تتمثل هذه الجهات في:

* المراكز التقنية و/أو التكنولوجية.
* مكاتب الدراسات و الخبرة المحلية والأجنبية.
* مختصين و مستشارين محليين أو دوليين.

 من الضروري أن يتمتع هؤلاء الخبراء والمستشارين بخبرة في طرق التحليل، التقييم و تطوير المؤسسات إذ سيعملون بالتعاون مع المؤسسة على دراسة الجوانب التقنية، التكنولوجية، التجارية والمالية بهدف تحديد التموضع الاستراتيجي للمؤسسة.

تتدخل مجموعة المستشارين على مستوى:

* التنظيم، الإدارة، المالية و الموارد البشرية.
* التموضع الاستراتيجي للمؤسسة على المستوى الوطني والدولي.
* المشتريات، التموينات، المبيعات و التسويق.
* التكنولوجيا، الإنتاج والبحث والتطوير.

 تشخص الدراسة تطورات المؤسسة بصفة عامة مقارنة بالمعايير الدولية المعروفة و برامج التحديث بهدف تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة.

 في هذا النوع من النشاطات يفضل إعداد دراسات مجمعة حسب تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو حسب قطاعات النشاط التي تنتمي إليها.

**2ـ تمويل البرنامج:**

 قبل تقديم ملف طلب المساعدات المالية إلى صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لابد من تقديم تقرير التشخيص ومخطط التأهيل للبنك بهدف دراسته للاستثمار المقترح، ومن الضروري أن تعلم المؤسسة البنك منذ البداية بإجراءات التأهيل وتعرض عليه مخطط التأهيل وطرق تمويله لأن البنك سيصبح فيما بعد شريك مالي للمؤسسة في عملية التأهيل. وفي هذا الخصوص، لابد على كل بنك أن يخصص مصلحة أو خلية لمتابعة عمليات التأهيل.

 المساعدات المالية المقترحة من طرف البرنامج عبارة عن منح تحفيزية موجهة لترقية وتحسين تنافسية المؤسسات، هذه المنح يجب أن يرافقها سلسلة من النشاطات لدعم تطبيق استراتيجيات أعمال موجهة لتحقيق تنافسية مستدامة في الاقتصاد الإجمالي.

**3ـ تبني برامج التأهيل من طرف اللجنة الوطنية:**

 في إطار البرنامج، أنشئت لجنة وطنية مرأسة من طرف وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف التقليدية تعمل على تقييم ملفات التأهيل بهدف تقديم موافقتها و منح المساعدات المالية الضرورية حسب نشاطات التأهيل المحددة.

كما تم إنشاء مديرية مكلفة بتحسين التنافسية والتي وكلت لها المهام الموالية:

* تسيير عملية التشخيص و تقييم ملفات التأهيل المتعلقة بالمؤسسة.
* توفير الأموال الضرورية بعد قبول طلب المؤسسة.
* تتبع عملية تنفيذ برامج التأهيل المؤسسات.

 يرفق الطلب الذي تقدمه المؤسسة إلى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بملف التأهيل الذي يتكون من الوثائق التالية:

* مخطط التشخيص ومخطط التأهيل.
* طرق تمويل مخطط التأهيل مرفق بموافقة البنك.
* فواتير تمهيدية (pro-forma) للمعدات، الآلات والاستثمارات المادية الضرورية المحددة في مخطط التأهيل.
* قيمة الاستثمارات غير المادية الضرورية المحددة في مخطط التأهيل.

**4ـ تنفيذ و متابعة برنامج التأهيل:**

 من بين النشاطات المدعمة للمؤسسات المندرجة ضمن هذا البرنامج نجد المساعدات التي تمنحها السلطات المسيرة للبرنامج سواء في مرحلة التشخيص أو في مرحلة تنفيذ مخطط التأهيل.

تم تلخيص إجراءات سير عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الشكل التالي.

**شكل رقم(02):**

**إجراءات سير عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.**

المؤسسة

مؤسسات مالية، بنوك

(الموافقة على تمويل مخطط التأهيل)

مراكز تقنية، مكاتب الدراسات و الخبراء.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

اختبار، دراسة و تقييم الملفات.

لجنة التأهيل

**La source:** Avant projet de programme de mise a niveau de la petite et moyenne entreprise, Op-cit, P11.

 يتبين لنا من خلال هذا الشكلأن هناك خمسة(05) متعاملين أساسيين يتدخلون في مسار التأهيل و المتمثلين في: المؤسسة، البنك، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اللجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات و مكتب الدراسات.

* تعتبر وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المسؤولة عن عملية التأهيل في الجزائر، أما ميدانيا فالبرنامج مسير من طرف اللجنة الوطنية لتأهيل المؤسسات والتي تقوم بـ :
* تعريف، تنظيم و متابعة نشاطات تأهيل المؤسسة.
* ضمان الانسجام مع السياسة الوطنية للتطوير الاجتماعي ـ الاقتصادي.
* ضمان التكامل ما بين برامج التأهيل حيز التنفيذ التي تقوم بها السلطات العمومية ومختلف المتدخلين.
* تدعم هذه اللجنة من طرف المديرية المكلفة بتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المتواجدة على مستوى وزارة المؤسسات الص و الم،إذ تضمن أمانة اللجنةLe secrétariat)). تتمثل مهام هذه المديرية في :
* القيام بعمليات تحسيسية حول مختلف الأدوات المستعملة بالتعاون مع الشركاء المعنيين.
* توفير المعلومات التي يحتاجها المتعاملين الاقتصاديين.
* المساهمة في القيام بدراسات حول تموضع القطاعات و/أو فروع النشاط.
* القيام بنشاطات من شأنها تنشيط مسار إعادة هيكلة النسيج الصناعي.
* تلجأ المؤسسة، عند إجراء التشخيص و إعداد مخطط التأهيل، إلى المراكز التقنية، مكتب الدراسات و/أو المستشارين الفرديين الذين تم تحديدهم الوزارة الوصية.

 تتحدد مصداقية التشخيص و مخطط التأهيل على أساس خبرة، قدرة و كفاءة المستشارين المختارين، إذ يجب على المؤسسة أن تعلم أن هذين المخططين سيقيمان من الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ستقبلهما أو ترفضهما.

* يشترك البنك في مسار التأهيل منذ مرحلة التشخيص إلى غاية تأهيل المؤسسة و يعتبر التزامه شرط ضروري لنجاح العملية.
* لا يمكن للمؤسسة الاستفادة من المساعدات المالية إلا بعد أن يوقع صاحب المؤسسة مع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على اتفاقية تلزم المؤسسة بتنفيذ مخطط تأهيلها و يتم منح المساعدات على أساس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسة في تنفيذ برنامج التأهيل.

**المطلب الثاني: إجراءات معالجة الملفات)[[33]](#footnote-34)(.**

* يمكن تلخيص إجراءات معالجة الملفات في النقاط التالية:
* تقدم المؤسسات، الراغبة في الاستفادة من برنامج التأهيل، ملف التأهيل إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* يتكون هذا الملف من بطاقة المشروع(la fiche de projet) وطلب الاستفادة من برنامج التأهيل.
* تتحقق الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الملف، في حالة توفر شروط الاستفادة من البرنامج تقوم بتوجيه المؤسسة إلى مجموعة من مكاتب الدراسات والخبراء لإجراء.
* بعد حصول المؤسسة على تقرير التشخيص الاستراتيجي و مخطط التأهيل من المكتب الذي اختارته(ضمن القائمة المحددة من طرف الوزارة) تقدمه إلى المؤسسة المالية أو البنك الذي سيقوم بتمويلها ويقدم لها مخطط التمويل.
* تقدم المؤسسة الملف النهائي (التشخيص، مخطط التمويل و مخطط التمويل) إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* تقوم الوكالة بتقييم الملف وتستعين بكفاءات خارجية في حالة الحاجة إلى ذلك مالية كانت أو تقنية.بعد قبول مخطط التأهيل، تسجل المديرية الملف في تقرير الأعمال اليومية(l’ordre du jour) و تقدمه للجنة التأهيل لاختباره و النظر فيه.
* يمكن للجنة أن:
* تقبل الملف.
* تطلب تعميق مخطط التأهيل بهدف إعادة اختباره.
* أو ترفض الملف و تعيد توجيه المؤسسة إلى الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو هيئة أخرى مختصة في مساعدة المؤسسات التي تعاني من صعوبات.
* بعد قبول تقرير التشخيص من طرف اللجنة التقنية، تقدم منحة مالية إلى المؤسسة تقدر بقيمة 70% من قيمة عملية التشخيص.
* يتم المرور إلى النشاطات الأخرى بطلب من المؤسسة.
* تتمثل إجراءات دفع المساعدات المالية(Les procédures de déblocage)المقررة من طرف وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية في:
* **تكاليف التشخيص و إعداد مخطط التأهيل**:

 تقدر المساعدات المقدمة في هذه المرحلة بنسبة 70% من تكلفة هذه العملية، تمنح من طرف اللجنة التقنية على شكل دفعة واحدة بعد الموافقة على تقرير التشخيص و مخطط التأهيل.

* **نشاطات التأهيل**:

 تمنح المساعدات وفق ثلاث دفعات على الأكثر:

ـ بعد انجاز 40% على الأقل من مجموع الاستثمارات المادية و غير المادية المحددة في مخطط التأهيل.

ـ بعد انجاز 70% على الأقل من مجموع الاستثمارات المادية و غير المادية المحددة في مخطط التأهيل.

ـ تقدم الدفعة الأخيرة بعد الإنجاز التام لمخطط تأهيل المؤسسة.

**المطلب الثالث: وسائل تمويل البرنامج)[[34]](#footnote-35)(.**

 حدد القرار الوزاري المشترك المؤرخ في07 فبراير2007، مدونة إيرادات و نفقات حساب التخصيص الخاص رقم (124-302) الذي عنوانه ''الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة''، والتي تم تلخيصها في النقاط الموالية:

* **إيرادات البرنامج:**

 يمول البرنامج من خلال الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممول من طرف:

* ميزانية الدولة: من خلال حساب التخصيص رقم(124-302) الذي عنوانه ''الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة'' المحدد في القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 07 فيفري2007.
* المساعدات المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية الشراكة مع الجزائر.
* مساهمات المؤسسات المستفيدة من برامج التأهيل.

 هذه الموارد يجب أن توجه لتمويل المحاور الأساسية المرافقة لسياسة التأهيل في مجال التنمية المستدامة.

* **نفقات البرنامج:**

 تنقسم هذه النفقات إلى نفقات نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و نفقات نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* **نشاطات التأهيل لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
* الدراسات المتعلقة بالتشخيصات القبلية و التشخيصات الإستراتيجية.
* إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المقبولة.
* إعداد دراسات السوق.
* المرافقة قصد الحصول على الإشهاد على مطابقة الجودة.
* دعم مخططات تكوين موظفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* أنشطة دعم في مجال التقييس و الملكية الفكرية.
* دعم الابتكار التكنولوجي و البحث و التطوير على مستوى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* **نشاطات التأهيل لفائدة محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**
* إنجاز دراسات عن شعب النشاطات.
* إعداد دراسات حول التموقع الاستراتيجي لشعب النشاطات.
* إنجاز دراسات عامة لكل ولاية.
* تدعيم القدرات غير المادية لتدخلات الجمعيات المهنية من أجل تعميم فهم و تأطير برنامج التأهيل.
* تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية و البنوك و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل تسهيل الحصول على القروض البنكية و أجهزة الدعم المالي.
* إعداد و تنفيذ مخطط إعلامي و تحسيسي حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دليل الإجراءات، الأيام التقنية، الورشات و الملتقيات).
* إصدار مجلات متخصصة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* نشاطات المتابعة و التقييم و السهر حول ملائمة و أثر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
* **الإعانات التي يمنحها البرنامج:**

تتمثل الإعانات التي يمنحها الصندوق للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في:

* 15% من مبلغ الاستثمارات المادية الممولة من طرف الأموال الخاصة للمؤسسة.
* 10% من مبلغ الاستثمارات المادية الممولة من طرف موارد أخرى(قروض أو موارد أخرى).
* 50% من مبلغ الاستثمارات غير المادية.

 ركزت السلطات العمومية، من خلال برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، على الجانب الكمي للعملية بمعنى العمل على تأهيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات وبالرغم من ذلك تبقى نتائج التأهيل نتائج ضئيلة جدا بالمقارنة مع الدول الأخرى؛ ويعود ذلك إلى الأسباب الموالية:

* عدم التنسيق بين مختلف برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيز التنفيذ و وجود تداخل فيما بينها خاصة برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية و البرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
* ترك قرار التأهيل في يد المؤسسة.
* نقص الوعي لدى المؤسسات بأهمية التأهيل بالنسبة للمؤسسة بصفة خاصة و بالنسبة للاقتصاد الوطني بصفة عامة.
* عدم إتباع السلطات المعنية لأي إستراتيجية تأهيل واضحة ومحددة و تركيزها على تأهيل أكبر عدد ممكن من المؤسسات بغض النظر عن الفروع التي تنتمي إليها، هل هي فروع تنافسية أم لا؟ ولهذا سنحاول في الفصل الموالي تحديد معالم هذه الإستراتيجية.

1. - LAMIRI Abdelhak, la mise à niveau : enjeux et pratiques des entreprises Algériennes, Revue des sciences commerciales et de gestion, N02, juillet 2003, ESC, P41. [↑](#footnote-ref-2)
2. - معطى الله خير الدين، كوحيلة يمينة، إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، مرجع سابق،ص 762. [↑](#footnote-ref-3)
3. - Des résultats et une expérience à transmettre, ED PME, Alger, Décembre2007, P 69. [↑](#footnote-ref-4)
4. - Des résultats et une expérience à transmettre, Idem, P 69. [↑](#footnote-ref-5)
5. - نوري منير، أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص867. [↑](#footnote-ref-6)
6. - أحمية بلال، دور التمويل بالمشاركة في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل الشراكة الأوروعربية، ملتقى دولي حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر،ص ص: 449،450. [↑](#footnote-ref-7)
7. -[www.aleqt.com/2008/12/15/article\_173791.html](http://www.aleqt.com/2008/12/15/article_173791.html)(01-03-2009). [↑](#footnote-ref-8)
8. - المادة الثانية من اتفاقية تيسير تنمية التبادل التجاري الحر بين الدول العربية، جامعة الدول العربية. [↑](#footnote-ref-9)
9. - <http://193.200.40.42/AlJarida/Article.aspx?id=89614>(Déclaration du ministre des finances  Karim Djoudi, le 01-03-2009). [↑](#footnote-ref-10)
10. - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، انضمام الجزائر على المنظمة العالمية للتجارة- الأهداف والعراقيل-، مجلة الباحث،العدد03،الجزائر،2004،ص 65. [↑](#footnote-ref-11)
11. - بوباكور فارس و آسيا الوافي، المنظمة العالمية للتجارة، جامعة الحاج لخضر بباتنة، السنة الجامعية 2003-2004، ص ص:11-13. [↑](#footnote-ref-12)
12. [↑](#footnote-ref-13)
13. 1- عبد اللطيف بلغرسة ،أثار السياسة النقدية و المالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،2000، ص 176. [↑](#footnote-ref-14)
14. - Des résultats et une expérience à transmettre, Op-cit, P 3. [↑](#footnote-ref-15)
15. - برامج خاصة بالتسيير المدمج للمؤسسة (BPL: برنامج خاص بالمحاسبة التحليلية للمؤسسة، BPF: برنامج خاص بتسيير الموارد البشرية، GMP: برنامج خاص بتسيير الوسائل الخاصة للمؤسسة). [↑](#footnote-ref-16)
16. - شهادة مطابقة الجودة الخاصة بالزراعة والصناعة الغذائية. [↑](#footnote-ref-17)
17. - Des résultats et une expérience à transmettre, Op.cit, PP : 9,10. [↑](#footnote-ref-18)
18. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, ministère de l’industrie et de la promotion des investissements, juillet 2008, P2. [↑](#footnote-ref-19)
19. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Idem, P 5. [↑](#footnote-ref-20)
20. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op-cit, P2. [↑](#footnote-ref-21)
21. -Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Idem, P2. [↑](#footnote-ref-22)
22. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op.cit, P3. [↑](#footnote-ref-23)
23. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Idem, P3. [↑](#footnote-ref-24)
24. - Rapport d’évaluation du programme de mise à niveau des entreprises industrielles, Op-cit, P4. [↑](#footnote-ref-25)
25. - Rapport d’évaluation du programme de mise a niveau des entreprises industrielles, Op.cit, PP : 4 ,5. [↑](#footnote-ref-26)
26. -Rapport du groupe de travail sur le financement de mise a niveau des entreprises algériennes, Ministère de la PMEA,2007, P5. [↑](#footnote-ref-27)
27. -وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة. [↑](#footnote-ref-28)
28. **-** تقرير حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة والحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة، 2006 . [↑](#footnote-ref-29)
29. - تقرير حول البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نفس المرجع. [↑](#footnote-ref-30)
30. -وزارة المؤسسات الص و الم و الحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة**.** [↑](#footnote-ref-31)
31. - وزارة المؤسسات الص و الم و الحرف التقليدية، مديرية التنافسية والتنمية المستدامة. [↑](#footnote-ref-32)
32. - Avant projet de programme de mise a niveau de la petite et moyenne entreprise, centre des techniques de l’information et de la communication(CETIC),Alger, septembre2003,PP :8-12. [↑](#footnote-ref-33)
33. - Avant projet de programme de mise a niveau de la petite et moyenne entreprise, Op-cit, PP : 13,14. [↑](#footnote-ref-34)
34. - Avant projet de programme de mise a niveau de la petite et moyenne entreprise, Op-cit, P13. [↑](#footnote-ref-35)